ISSN: 2957 - 8108

مجلة بحوث
جامعة حلب في المناطق المحررة

المجلد الرابع ـ العدد الثاني

الجزء الثاني

07 / 01 / 1447 هـ - 02 / 07 / 2025 م

علميّة - ربعيّة - محكّمة

تصدر عن

جامعة حلب في المناطق المحرّرة

بسم الله الرحمن الرحيم

الهيئة الاستشارية لمجلة جامعة حلب في المناطق المحررة

د. جلال الدين خانجي　　أ.د زكريا ظلام　　أ.د عبد الكريم بكار

أ. د إبراهيم أحمد الديبو　　أ.د. أسامة اختيار　　د. أسامة القاضي

د. يحيى عبد الرحيم

هيئة تحرير مجلة جامعة حلب في المناطق المحررة

رئيس هيئة التحرير: أ.د أحمد بكار

نائب رئيس هيئة التحرير: أ.د. عماد برق

أعضاء هيئة تحرير البحوث التطبيقية	أعضاء هيئة تحرير البحوث الإنسانية والاجتماعية
أ.د. عبد العزيز الدغيم	أ.د عبد القادر الشيخ
أ.د ياسين خليفة	د. جهاد حجازي
أ.د. جواد أبو حطب	د. ضياء الدين القالش
أ.د. عبد الله حمادة	د. سهام عبد العزيز
أ.د. محمد نهاد كردية	د. ماجد عليوي
د. ياسر اليوسف	د. أحمد العمر
د. كمال بكور	د. محمد الحمادي
د. مازن السعود	د. عدنان مامو
د. عمر طوقاج	د. عامر المصطفى
د. محمد المجبل	د. أحمد أسامة نجار
د. مالك السليمان	
د. عبد القادر غزال	
د. مرهف العبد الله	

أمين المجلة: هاني الحافظ

مجلة جامعة حلب في المناطق المحررة

مجلّة علميّة محكّمة فصليّة، تصدر باللغة العربية، تختص بنشر البحوث العلمية والدراسات الأكاديمية في مختلف التخصصات، تتوفر فيها شروط البحث العلمي في الإحاطة والاستقصاء ومنهج البحث العلمي وخطواته، وذلك على صعيدي العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الأساسية والتطبيقية.

رؤية المجلة:

تتطلع المجلة إلى الريادة والتميز في نشر الأبحاث العلميّة.

رسالة المجلة:

الإسهام الفعّال في خدمة المجتمع من خلال نشر البحوث العلميّة المحكّمة وفق المعايير العلمية العالمية.

أهداف المجلة:

- نشر العلم والمعرفة في مختلف التخصصات العلميّة.
- توطيد الشراكات العلمية والفكرية بين جامعة حلب في المناطق المحررة ومؤسسات المجتمع المحلي والدولي.
- أن تكون المجلة مرجعاً علمياً للباحثين في مختلف العلوم.

الرقم المعياري الدولي للمجلة ISSN: 2957-8108

الموقع الإلكتروني للمجلة: www.journal.uoaleppo.net **البريد الإلكتروني:** journal@uoaleppo.net

معايير النشر في المجلة:

١- تنشر المجلة الأبحاث والدراسات الأكاديمية في مختلف التخصصات العلميّة باللغة العربية.

٢- تنشر المجلة البحوث التي تتوفر فيها الأصالة والابتكار، واتباع المنهجية السليمة، والتوثيق العلمي مع سلامة الفكر واللغة والأسلوب.

٣- تشترط المجلة أن يكون البحث أصيلاً وغير منشور أو مقدم لأي مجلة أخرى أو موقع آخر.

٤- يترجم عنوان البحث واسم الباحث (والمشاركين أو المشرفين إن وجدوا) إلى اللغة الإنكليزية.

٥- يرفق بالبحث ملخص عنه باللغتين العربية والإنكليزية على ألا يتجاوز ٢٠٠-٢٥٠ كلمة، وبخمس كلمات مفتاحية مترجمة.

٦- يلتزم الباحث بتوثيق المراجع والمصادر وفقاً لنظام جمعية علم النفس الأمريكية (**APA7**).

٧- يلتزم الباحث بألّا يزيد البحث على ٢٠ صفحة.

٨-ترسل البحوث المقدمة لمحكمين متخصصين، ممن يشهد لهم بالنزاهة والكفاءة العلمية في تقييم الأبحاث، ويتم هذا بطريقة سرية، ويعرض البحث على محكّم ثالث في حال رفضه أحد المحكّمين.

٩- يلتزم الباحث بإجراء التعديلات المطلوبة خلال ١٥ يوماً.

١٠- يبلغ الباحث بقبول النشر أو الاعتذار عنه، ولا يعاد البحث إلى صاحبه إذا لم يقبل، ولا تقدم أسباب رفضه إلى الباحث.

١١- يحصل الباحث على وثيقة نشر تؤكد قبول بحثه للنشر بعد موافقة المحكمين عليه.

١٢-تعبّر الأبحاث المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها، لا عن رأي المجلة، ولا تكون هيئة تحرير المجلة مسؤولة عنها.

جدول المحتوى

التحقق من صحة بيانات الأنظمة غير المحددة باستخدام التحليل المجالي..... ٧

د. مصطفى الحاج ديبو

تصميم نظام إجابات على أسئلة من القرآن الكريم في اللغة العربية باستخدام المحولات العميقة..... ٢٣

أ. فاطمة الزهراء صطوف د. محمود موسى

أثر القيادة الأخلاقية في الالتزام التنظيمي..... ٤٧

أ. محمد مرعي أ. د. عبد الله حمادة د. مصطفى الدرويش

دوافع العمل التطوعي لدى عينة من العاملين في منظمات المجتمع المدني في الشمال السوري المحرر..... ٧٧

أ. علاء الدين يحيى د. محمود عريض

أسباب تحوُّل الحكم الدياني إلى حكم قضائي وأثرها في اختلاف الفقهاء "دراسة فقهية تطبيقية"..... ١٠٧

د. محمد تركي كتوع

حكم الإنفاق من أموال الزكاة على المصالح العامة في الواقع السوري بعد عام ٢٠١١م..... ١٣٧

أ. حذيفة علي باشا د. أسامة الحموي

التوثيق المقيد عند الإمام الذهبي في كتابه الكاشف..... ١٥٥

أ. عبيدة بكار د. ماجد عليوي

الصراع العسكري بين الإمامة الإباضية في عُمان والدولة العباسية بين عامي (١٩٣-١٣٢ هـ / ٧٥٠ – ٨٠٩ م)..... ١٧٩

أ. عرفان علي السلامه د. جميل الحجي

دورُ التّراث الثّقافيّ المادّيّ في تماسك المجتمع السّوريّ..... ١٩٥

د. محمود الأش

استجابة الحزن لدى عينة من طلاب الصف التاسع الأساسي فاقدي الوالدين وعلاقته ببعض المتغيرات..... ٢١٩

أ. ابتسام كوربلال د. فواز العواد

الجميل والقبيح في رواية (جومبي) لأديب نحوي..... ٢٤٩

أ. مصطفى العبدو د. محمود مصطفى

النّسق الدّينيّ في رواية "يرحلون ونبقى" للكاتبة (راما يوسُف الحاج عليّ)..... ٢٧١

أ. وائل خضير د. محمود المصطفى

أثر استعمال البطاقات في التعلم المتعمد للمفردات في طلاب اللغة الإنكليزية المستجدين في شمال غرب سورية..... ٢٩٥

أ. جمعة الأحمد د. عبد الحميد معيكل

التوثيق المقيد عند الإمام الذهبي في كتابه الكاشف

إعداد

أ. عبيدة بكار د. ماجد عليوي

ملخص البحث:

يعدّ كتاب الكاشف للإمام الذهبي من الكتب المهمة المختصرة في علم الجرح والتعديل، ومن الجوانب المهمة في هذا الكتاب استعمال الإمام الذهبي ألفاظاً تدل على توثيق بعض الرواة توثيقاً جزئياً، وهو ما يعبر عنه المحدثون بالتوثيق المقيّد، فيكون الراوي ثقة في بعض أحواله، فيقبل منه ما كان على الصفة التي ذكرها علماء هذا الفن، وهذا التوثيق المقيد له أنواع منها: أن يوثق الراوي في شيخ معين فلا تقبل روايته عن غيره، أو يوثق في روايته عن أهل بلد معين فلا تُقبل روايته عن غيرهم، أو يوثق في مرحلة معينة من عمره كعامة من وُصف بالاختلاط فيقبل منهم ما كان قبل الاختلاط ويرد ما بعده، أو يوثق بحال روايته من كتاب لضعف حفظه أو تشاغله عنه، أو يوثق في حال عُرف عنه التدليس بشرط أن يصرح بالسماع ويرد إذا روى بالعنعنة ونحوها، وقد ذُكر في البحث لكل نوع عدة نماذج تبيّن اعتماد الإمام الذهبي على هذا النوع من التوثيق مع اختلاف بينها في كثرة الاستعمال وقلته، وذُكر أثر هذا التوثيق على هؤلاء الرواة، وهناك تقيد من نوع آخر لوحظ من خلال كتاب الإمام الذهبي، وهو أن يوثق الراوي مقيداً التوثيق بناقد من النقاد ما يدل على وجود خلاف في حال الراوي، فينقل الإمام الذهبي قول من وثقه مكتفياً به ما يدل على تبني الإمام الذهبي لقول من وثق هذا الراوي، أو لقلة حديث الراوي فلم يتعرض للكلام فيه إلا عدد قليل من النقاد، ويشير إلى هذا المعنى بقوله "وثقه فلان"، وتبيّن من خلال البحث المكانة العالية التي تمتّع بها الإمام الذهبي في علم الجرح والتعديل، فلم يكن في هذا الكتاب مجرد ناقل مختصر بل كان مختصراً وناقداً ذا بصيرة.

كلمات مفتاحية: الإمام الذهبي، الكاشف، التوثيق المقيد، التعديل المقيد، أنواع التوثيق.

Restricted Authentication in Imam Al-Dhahabi's Book *Al-Kashif*

Prepared by:
Obaidah Bakkar Dr. Majid Aliwi

Abstract:
Imam Al-Dhahabi's *Al-Kashif* is one of the important concise works in the science of Jarh wa Ta'dil (criticism and authentication of narrators). A significant aspect of this book is Al-Dhahabi's use of expressions that indicate partial authentication of certain narrators, a practice known among hadith scholars as *restricted authentication* (al-tawthiq al-muqayyad). This means that a narrator is considered reliable only under specific conditions, and acceptance of their narration depends on those conditions as specified by the scholars of this discipline. This restricted authentication takes several forms, including:

- Authenticating a narrator only in relation to a particular teacher, so that their narration from others is not accepted.
- Authenticating narrations from narrators of a specific locality while rejecting those from elsewhere.
- Authenticating narrations from a particular period in the narrator's life—commonly applied to those described as having mixed reliability—where narrations prior to a certain stage are accepted, while later ones are rejected.
- Authenticating narrations with regard to the narrator's method, such as narrations from written records due to weak memory or distraction.
- Authenticating narrations from narrators known for occasional deception (*tadlis*), provided they explicitly mention hearing the report; narrations involving *'anna'nah* (obscured transmission) or similar practices are rejected.

The study presents multiple examples for each type, illustrating Al-Dhahabi's reliance on these forms of restricted authentication with varying frequency. It also discusses the impact of this restricted authentication on these narrators. Another form of restriction observed in Al-Dhahabi's book is when a narrator is authenticated *conditionally* by a particular critic. This indicates a difference of opinion regarding the narrator's status. In such cases, Al-Dhahabi quotes the opinion of one who authenticated the narrator, showing his acceptance of that view or reflecting the scarcity of hadith transmitted by the narrator, with only a few critics commenting. This is often indicated by phrases such as "So-and-so authenticated him." The study highlights the prominent position of Imam Al-Dhahabi in the science of Jarh wa Ta'dil. His work is not merely a summary or transmission but a critical and insightful abridgment.

Keywords: Imam Al-Dhahabi, *Al-Kashif*, restricted authentication, restricted ta'dil, types of authentication

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، الذي امتثل أمر الله حين أمره بقوله: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ٤٤﴾ [النحل: ٤٤]، فامتثل النبي ﷺ البيان كما أُمر، ما ترك فريضة مجملة إلا فصلها وحددها، ولا سنة منزلة إلا بينها وقيدها، ولا فضيلة مرجوة إلا بسطها وفردها، والسلام عليه وعلى آله وأصحابه الغر الميامين، الذين حملوا لواء الدين من بعده، فبلغوا سنة رسول الله ﷺ كما أوصاهم، ثم حمل بعدهم اللواء طلابهم من التابعين، فجدوا واجتهدوا في تبليغ السنة أيما اجتهاد، ونقلوها إلى الجيل الذي بعدهم، وقد تطور مع نقلهم للسنة علوم جديدة كعلم الجرح والتعديل وعلم العلل وغيرها من العلوم المرتبطة بالسنة، فكانت هذه العلوم صمام أمان للسنة، وكان العلماء القائمون بتلك العلوم حرس حدود للدين، ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، ثم تطورت هذه العلوم بحسب ما اقتضته الحاجة، فكان النقاد كُلّما أحدث الكذّابون والوضّاعون شيئاً أحدثوا لهم من العلوم ما يكشف زيفهم، حتى دُونت السنن واستقرت في بطون الكتب فأصبح التزوير والاختراع من ضروب المستحيل، وكان من تلك العلوم التي أحاطت بالسنة كسياج واقٍ علم الجرح والتعديل، الذي كانت جذوره الأولى في زمن النبي ﷺ بتوجيهٍ إلهي، حيث قال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوْمَۢا بِجَهَٰلَةٖ فَتُصْبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَٰدِمِينَ ٦﴾ [الحجرات: ٦]، فكانت هذه الآية منطلق الصحابة رضوان الله عليهم ومن بعدهم في التثبت في النقل وعدم قبول خبر الفُسّاق، ونشأ علم الجرح والتعديل وتكلم النقاد في الرواة حسبة لله، وأخذ هذا العلم يتطور مواكباً الأخطار التي تحدق بالسنة، يقول الإمام الذهبي واصفاً هذا التطور: "فأول من زكى وجرح عند انقراض عصر الصحابة: الشعبي، وابن سيرين، ونحوهما حفظ عنهم توثيق أناس وتضعيف آخرين... من رؤوس أهل البدع من الخوارج والشيعة والقدرية –نسأل الله العافية– كعبد الرحمن بن ملجم، والمختار بن أبي عبيد الكذاب، ومعبد الجهني. ثم كان في المئة الثانية في أوائلها جماعة من الضعفاء من أوساط التابعين وصغارهم ممن تُكلم فيهم من قبل حفظهم أو لبدعة فيهم: كعطية العوفي وفرقد السبخي... فلما كان عند انقراض عامة التابعين في حدود الخمسين تكلم طائفة من الجهابذة في التوثيق والتضعيف، فقال أبو حنيفة: ما رأيت أكذب من جابر الجعفي، وضعف الأعمش جماعة ووثق آخرين، وانتقد الرجال شعبة ومالك" (الذهبي، 1990هـ، ص174). ثم مع نهاية القرن الثاني بدأ العلماء في التصنيف في هذا الباب، فألفت كتب كثيرة في القرن الثالث، وكتبت بطرق مختلفة، منها في إحصاء أسماء الضعفاء والمتروكين، ومنها في أسماء الثقات العدول، ومنها من جمع بين الطريقتين، ومنهم من كتب في تواريخ الرواة، ثم لما دونت السنن ولم تعد الحاجة للكلام في الرواة بعد ذلك العصر، اتجهت عناية العلماء إلى حفظ علوم واجتهادات النقاد المتقدمين وأقوالهم في

الرجال، إذ عليها يبنى الحكم على الأحاديث قبولاً ورداً، فكان العلماء يصنفون في هذا الباب ما بين مختصرٍ ومطول، حتى ألف الإمام أبو محمد عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي (ت ٦٠٠ هـ) كتابه الحافل: الكمال في أسماء الرجال. ثم جاء بعده الحافظ الفذ جمال الدين أبو الحجاج يوسف المزي (ت٧٤٢ هـ) فهذب الكتاب، وسماه: تهذيب الكمال في أسماء الرجال، والذي كان عمدة طلاب هذا العلم ممن جاء بعده، حتى جاء شيخ الإسلام حجة المحدثين وإمام المؤرخين، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قيماز، الشهير بـ "الذهبي" (ت٧٤٨ هـ)، فعمل ملخصاً للكتاب، أسماه: "الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة"، وبتوجيه من الدكتور ماجد عليوي –حفظه الله– شرعت بكتابة هذا البحث الذي يدور حول جزء من هذا الكتاب المبارك، وهو "التوثيق المقيد عند الإمام الذهبي من خلال كتابه الكاشف".

إشكالية البحث:

يمكن تلخيص إشكالية البحث بعدة أسئلة وهي:

١- ما التوثيق المقيد، وما أنواعه؟

٢- ما مدى اعتماد الإمام الذهبي مصطلحات التوثيق المقيد؟

٣- ما أثر التوثيق المقيد في حال الراوي عموماً؟

الدراسات السابقة:

- لم أجد –حسب اطلاعي– مَن أفرد هذا العنوان ببحث، وأقرب ما وجدته لعنوان هذا البحث، بحثٌ بعنوان: "وجوه تقيّد الجرح، سليمان بن محمد النصيان، د.ت، د. ط، السعودية – المدينة النبوية، http://saaid.org/book/16/8568.pdf)، وتكلم فيه عن أنواع الجرح المقيد بالعموم، وقد انتهى البحث إلى عدة نتائج، أهمها:

١- أن تقييد الجرح هو: دراسة الجوانب أو النواحي التي يكون فيها جرحُ الإمامِ للراوي مقيداً بالنسبة لشيء معين، كشيخ الراوي، ومكان سماعه، ونحو ذلك.

٢- ثم ذكر أبرز وجوه الجرح التي توصل إليها وهي: تجريح الراوي في بعض الأوقات دون بعض وهي على ضروب: منها تضعيفه بعد التغيير، وتصحيح حديث الراوي قبل الاختلاط، ومن ساء حفظه لما ولي القضاء، وترجيح المتأخر من المرويات على المتقدم منها.

٣- ثم ذكر وجوه التقييد الأخرى: كالتقييد في بعض الأماكن دون بعض، وجرح الراوي في بعض شيوخه، وتضعيف الراوي في حال تحديثه من حفظه دون كتابه.

ويفترق عن بحثي بأن بحثي عن التوثيق المقيد، وذلك من خلال دراسة تطبيقية على كتاب الإمام الذهبي "الكاشف".

- ومن ذلك أيضاً دراسة بعنوان: (الرواة الضعفاء الموثقون نسبياً، ومنهج الرواية عنهم في الكتب الستة، محمد عودة أحمد الحوري، أطروحة دكتوراة، جامعة اليرموك، إربد- الأردن، 1426هـ-2005م).

وقد قام البحث باستقراء الرواة الذين فيهم توثيق نسبي من رواة الكتب الستة، وقام بدراسة الأحاديث التي رووها وبين درجتها، وخلص إلى نتائج عديدة من أهمها: أن مسألة التوثيق النسبي تختلف عن مسألة تعارض الجرح والتعديل، والجهل بهذا يؤدي إلى تضعيف الأحاديث الصحيحة، أو تصحيح أحاديث ضعيفة.

ومن النتائج المهمة التي ذكرها: أن الحكم على الراوي لا يكون دقيقاً إلا إذا تمت دراسته بطريقة واسعة من خلال سبر مروياته وجمع أقوال النقاد فيه، وذكر – الباحث- أن من الأسباب المهمة التي أدت إلى تضعيف بعض المتأخرين والمعاصرين لأحاديث في الكتب الستة اعتمادهم على المختصرات في كتب الرجال كتقريب الحافظ ابن حجر وغيره، وهذا يؤدي إلى خلل كبير في الحكم على الأحاديث.

وتفترق دراستي عن هذه الدراسة أن دراستي خاصة بمنهج الإمام الذهبي في كتابه الكاشف في توثيقه المقيد لبعض الرواة.

- وقد ذكر العلماء هذه المسألة – التوثيق المقيد – ضمن كتب المصطلح، وهذا البحث موجه إلى كتاب الإمام الذهبي رحمه الله تعالى.

أهمية البحث:

تظهر أهمية البحث من خلال أنه موجه إلى كتاب من كتب خاتمة المجتهدين في علم الجرح والتعديل الإمام الذهبي، ويعالج موضوعاً مهماً يلزم كل مشتغل بعلم الحديث خاصة في باب التصحيح والتضعيف، فهو ينبه على نوع مهم من أنواع التوثيق ويضرب له أمثلة من كتاب الكاشف.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى عدة أمور، أهمها:

١- بيان معنى التوثيق المقيد، وذكر أنواعه.
٢- إظهار مدى اعتماد الإمام الذهبي مصطلحات التوثيق المقيد.
٣- بيان أثر التوثيق المقيد في حال الراوي عموماً.

حدود البحث:

سيكون البحث في كتاب "الكاشف" للإمام الذهبي فقط، وسيعتمد على نماذج لكل نوع من أنواع التوثيق المقيد.

منهج البحث:

اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي الذي من خلاله سيتم جمع بعض النماذج، كما اعتمد المنهج التحليلي الذي من خلاله سيتبين مدى اعتماد الإمام الذهبي لهذه الأنواع من التوثيق المقيد.

خطة البحث:

وقد انتظم هذا البحث: بمقدمة ومطلب تمهيدي ومطلبين وخاتمة:

المقدمة:

واشتملت على التمهيد، وإشكالية البحث، والدراسات السابقة، وأهمية البحث، وأهداف البحث، وحدود البحث، ومنهج البحث، وخطة البحث.

التمهيد:

أولاً: التعريف بالإمام الذهبي.

ثانياً: التعريف بكتاب الكاشف.

المطلب الأول: تعريف التوثيق المقيد وأنواعه.

أولاً: تعريف التوثيق.

ثانياً: أنواع التوثيق المقيد.

ثالثاً: العلاقة بين التوثيق المقيد والاختلاط.

المطلب الثاني: الدراسة التطبيقية على كتاب الكاشف.

أولاً: توثيق الراوي مقيداً بقول أحد نقاد الجرح والتعديل.

ثانياً: توثيق الراوي في شيخ معين.

ثالثاً: توثيق الراوي عن أهل بلد معين.

رابعاً: توثيق الراوي مقيداً بكتابه.

خامساً: توثيق الراوي في بعض مراحله العمرية.

سادساً: توثيق الراوي المدلس إذا صرح بالتحديث.

الخاتمة.

المراجع.

التمهيد:

من المهم قبل البدء في هذا البحث أن يتم التعريف بالإمام الذهبي وكتابه الكاشف الذي هو محور البحث، ولذا كان هذا المطلب التمهيدي، وسينقسم إلى فرعين:

أولاً: التعريف بالإمام الذهبي:

لا تفي كلمات يسيرة في ترجمة هذا العلامة البارع، وقد ترجم له عدد كبير من العلماء المتقدمين والمتأخرين، ولضرورة الاختصار سيذكر الباحث محطات عامة من حياته كبطاقة تعريفية له، فهو "محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز بن عبد الله، التركماني الأصل الفارقي ثم الدمشقي، الحافظ أبو عبد الله شمس الدين الذهبي، ولد في ثالث ربيع الآخر سنة ٦٧٣هـ" (ابن حجر، 1972، 5/66).

طلب العلم صغيراً ورحل في طلبه، ومن أبرز شيوخه: ابن دقيق العيد، "وابن عساكر وطبقته، ثم رحل إلى القاهرة وأخذ عن الدمياطي وابن الصواف وغيرهما". (الشوكاني، د.ت، 2/110)، وكان أثر ابن تيمية فيه ظاهراً، وكان على صلة وثيقة بالمزي والبرزالي، وكانوا شيوخاً وأقراناً، وكان هؤلاء الثلاثة قد صبغوا توجهات الإمام الذهبي واختياراته – وهو الناقد النحرير–، وله شيوخ كُثر، وقد صنع معجماً ذكر فيه جملة من شيوخه، سماه (معجم الشيوخ الكبير) والكتاب مُحقق مطبوع.

وقد برع الإمام الذهبي في كثير من العلوم أبرزها: علم الحديث والتاريخ والقراءات وله مشاركات في غيرها من العلوم الشرعية، وله كتب في بعض هذه العلوم تُعدُّ مرجعاً لمن جاء بعده، ومن أشهرها طبقات القراء وهو مطبوع، وكتاب تاريخ الإسلام وهو مطبوع، وله كتب جليلة في علم الجرح والتعديل، قال ابن حجر: "وجمع تاريخ الإسلام، فأربى فيه على من تقدم بتحرير أخبار المحدثين خصوصاً وقطعة من سنة سبعمئة، واختصر منه مختصرات كثيرة منها: العبر، وسير النبلاء، وملخص التاريخ قدر نصفه، وطبقات الحفاظ، وطبقات القراء" (ابن حجر، 1972، 5/66)، ومنها كتابه الكاشف الذي عليه مدار هذا البحث، وقد اشتهر الإمام الذهبي باختصاراته النافعة، يقول الدكتور بشار عواد معروف: "ومما يثير الانتباه أن مختصرات الذهبي لم تكن اختصارات عادية يغلب عليها الجمود والنقل، بل إن المطلع عليها الدارس لها بروية وإمعان يجد فيها إضافات كثيرة، وتعليقات نفيسة، واستدراكات بارعة، وتصحيحات وتصويبات لمؤلف الأصل إذا شعر بوهمه أو غلطه، ومقارنات تدل على معرفته وتبحره في فن الكتاب المختصر" (معروف، 1976، 111).

وتخرّج على يديه جمع من الطلاب الذين كانت لهم شهرة، وكانت بصمة الإمام الذهبي فيهم ظاهرة، ومن أبرز تلامذته: صلاح الدين الصفدي، وابن كثير، والسبكي، وغيرهم خلق كثير.

وقد أثنى عليه العلماء من معاصريه وممن جاء بعده، يقول فيه صلاح الدين الصفدي: "ولم أجد

عنده جمود المحدثين ولا كودنة النقلة، بل هو فقيه النظر، له دربة بأقوال الناس، ومذاهب الأئمة والسلف وأرباب المقالات" (الصفدي، 1998، 4/290).

ويقول السبكي: "أما أستاذنا أبو عبد الله الذهبي فنضير لا نظير له، وكبير هو الملجأ إذا نزلت المعضلة، إمام الوجود حفظاً، وذهب العصر معنى ولفظاً، وشيخ الجرح والتعديل، ورجل الرجال في كل سبيل، كأنما جمعت له الأمة في صعيد واحد فنظرها، ثم أخذ يخبر عنها إخبار من حضرها" (السبكي، 2004م، ص354).

ويقول السخاوي فيه: "وهو من أهل الاستقراء التام في نقد الرجال" (السخاوي، 2017، 525).

وكانت وفاته بعد معاناته مع المرض، يقول ابن حجر: "وكان قد أضر قبل موته بسنوات، وكان يغضب إذا قيل له: لو قدحت عينك لأبصرت؛ لأنه كان نزل فيها ماء. ويقول: ليس هذا ماء، أنا ما زلت أعرف بصري ينقص قليلاً قليلاً إلى أن تكامل عدمه. ومات في ليلة الثالث من ذي القعدة سنة ٧٤٨هـ" (ابن حجر، 1972م، 5/68). يظهر مما سبق نقله المكانة العلمية العالية التي احتلها الإمام الذهبي بين علماء ونقاد عصره، فالحمد لله الذي وفق لاختيار هذا البحث الذي يتعلق بمسألة متعلقة بهذا العَلَمِ الكبير من أعلام الأمة الإسلامية، الذي شهد له القاصي والداني، الموافق والمخالف ببراعته في علم الرجال جرحاً وتعديلاً.

ثانياً: التعريف بكتاب الكاشف:

اسم الكتاب كاملاً: (الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة)، فاسم الكتاب يُنبئ عن محتواه، فهو في أسماء رواة السنة، الذين روى عنهم أصحاب الكتب الستة، وقد ذكر في تقدمته للكتاب عن سبب تأليفه ومنهجه وشرطه فيه والرموز التي استخدمها وفي نقلها في هذا الموضع يغني عن كثير من الكلام:

قال الإمام الذهبي: هذا مختصر نافع في رجال الكتب الستة: الصحيحين، والسنن الأربعة، مقتضب من تهذيب الكمال –لشيخنا الحافظ أبي الحجاج المزي–، اقتصرت فيه على ذكر من له رواية في الكتب، دون باقي تلك التواليف التي في التهذيب– ودون من ذكر للتمييز، أو كرر للتنبيه.

والرموز فوق اسم الرجل: (خ): للبخاري، (م): لمسلم، (د): لأبي داود، (ت): للترمذي، (س): للنسائي، (ق): لابن ماجه، فإن اتفقوا فالرمز (ع)، وإن اتفق أرباب السنن الأربعة فالرمز (٤). وعلى الله أعتمد، وإليه أنيب. (الذهبي، 1992م، 1/187).

وقد قدم له المحققان بتقديم نافع يُرجع إليه لمن أراد الاستزادة، ذكرا فيه منهجه في الكتاب، والألفاظ المستخدمة في الجرح والتعديل، وأحكام الإمام الذهبي الخاصة في (الكاشف)، وغير ذلك مما له صلة بالكتاب.

قال الشيخ محمد عوامة –أحد محققي الكتاب– في تقييمه لمدى التزام الإمام الذهبي بالضوابط التي وضعها: "إنه وفى بالتزامه في الأكثر الأغلب، وأخلّ به في الحالات النادرة. ولا بد من البيان" (الذهبي، 1992، 1/13). وللكتاب مكانة علمية عالية، أكتفي بنقل قول شيخ المحققين في هذا العصر –المتخصص بالإمام الذهبي– الدكتور بشار عواد معروف الذي قال واصفاً صنيع الإمام الذهبي في هذا الكتاب:

ويجد الباحث في مختصرات الذهبي تعليقات نفيسة، من ذلك –مثلاً– ما عمله في كتاب (الكاشف)، الذي اختصره من (تهذيب الكمال) لأبي الحجاج المزي المتوفي سنة ٧٤٢ هـ، فعلى الرغم من محافظة الذهبي على روح النص الأصلي، فقد بث فيه من روحه، ونشر فيه من علمه ما جعله يكاد يكون مؤلفاً من تأليفه، مخالفاً للأصل المختصر منه في كثير من الأمور، وآية ذلك أنه علق على آراء بعض أئمة الجرح والتعديل فيه تعديلاً أو إبطالاً، كما حقق كثيراً من التراجم وزادها تدقيقاً لا نجده في الأصل، فضلاً عن بيان رأيه في كثير من الرواة على أسس من دراساته الواسعة وخبرته العميقة بعلم الحديث النبوي الشريف، ما حدا بتاج الدين السبكي أن يصف هذا المختصر بأنه: (كتاب نفيس). (معروف، 1976م، 112).

وهذا أوان الشروع في المقصود من البحث:

المطلب الأول: تعريف التوثيق المقيد وأنواعه.

من المهم قبل الولوج إلى كتاب الإمام الذهبي توضيح معاني بعض المصطلحات التي ستكون محور البحث:

أولاً: تعريف التوثيق المقيد:

التوثيق لغةً: مأخوذ من مادة /وثق/ وهي تدل على القوة والإحكام، قال ابن فارس: "الواو والثاء والقاف كلمة تدل على عقد وإحكام. ووثقت الشيء: أحكمته" (ابن فارس، 1979هـ، 6/85). ويقول ابن منظور: "الثقة: مصدر قولك وَثِق به يَثِق – بالكسر فيهما– وِثَاقَةً وثِقَةً: ائتمنه... ووثقت فلاناً إذا قلت إنه ثقة" (ابن منظور، 1414هـ، 10/371). فالثقة هو المؤتمن الذي يُحكم ما ائتُمن عليه، وهو قريب من معناه الاصطلاحي.

الثقة في الاصطلاح: هو الراوي الذي جمع وصفي العدل والضبط. قال الإمام الذهبي: "تشترط العدالة في الراوي كالشاهد، ويمتاز (الثقة) بالضبط والإتقان" (الذهبي، 2018م، ص90). وقال الإمام الذهبي أيضاً: "فمن هذا الوقت بل وقبله صار الحفاظ يطلقون هذه اللفظة على الشيخ الذي سماعه صحيح بقراءة متقن، وإثبات عدل، وترخصوا في تسميته بالثقة، وإنما الثقة في عرف أئمة النقد كانت تقع على العدل في نفسه، المتقن لما حمله، الضابط لما نقل، وله فهم ومعرفة بالفن، فتوسع المتأخرون" (الذهبي، 1985م، 16/70).

ومعنى المقيد: مأخوذ من مادة /قيد/، وهي كما يقول ابن فارس: "القاف والياء والدال كلمة واحدة، وهي القيد، وهو معروف، ثم يستعار في كل شيء يحبس" (ابن فارس، 1979، 5/44). فالقيد هو إخراج الحكم عن إطلاقه وتقيده بضوابط محددة.

وعليه فيكون المقصود بالتوثيق المقيد: هو حبس توثيق الراوي على صفة معينة، كتوثيق في روايته عن شيخ معين أو بلد معين.

ثانياً: أنواع التوثيق المقيد:

والتوثيق المقيد له أنواع:

يقول ابن رجب: "القسم الثاني: في ذكر قوم من الثقات، لا يُذكر أكثرهم –غالباً– في أكثر كتب (الجرح)، وقد ضُعِّف حديثهم: إما في بعض الأوقات، أو في بعض الأماكن، أو عن بعض الشيوخ" (ابن رجب، 1987م، 2/732)، من كلام ابن رجب يُمكن ذكر ثلاثة أنواع للتوثيق المقيد، إذ إنَّ التوثيق المقيد يقابله الجرح المقيد، فعندما يُقال إن الراوي ضعيف في شيخه فلان، فهذا يعني أنه ثقة في غيره من الشيوخ، فبين الجرح المقيد والتوثيق المقيد نوع تكامل، فالأنواع المستفادة من كلام ابن رجب هي:

١- التوثيق للراوي مقيداً ببعض مراحله العمرية.
٢- التوثيق للراوي مقيداً ببعض الأماكن.
٣- التوثيق للراوي مقيداً ببعض الشيوخ.

وهناك أنواع أخرى غير ما ذكره ابن رجب، منها:

٤- توثيق الراوي مقيداً بحال تحديثه من كتابه.
٥- توثيق الراوي مقيداً بأحد نقاد الجرح والتعديل، وهذا ذكره الشيخ محمد عوامة في مقدمة تحقيقه لكتاب الكاشف. (الذهبي، 1992، 1/29).
٦- توثيق المدلس إذا صرح بالتحديث.

ثالثاً: العلاقة بين التوثيق المقيد والاختلاط:

من الألفاظ المستعملة عند النقاد في جرح بعض الرواة لفظ "الاختلاط"، فهو من ألفاظ الجرح، يقول النووي: "من خلط من الثقات: هو فن مهم لا يعرف فيه تصنيف مفرد، وهو حقيق به فمنهم من خلط لخرفه، أو لذهاب بصره، أو لغيره، فيقبل ما روى عنهم قبل الاختلاط، ولا يقبل ما بعده أو شك فيه" (النووي،1985 م، ص120).

وقال السخاوي: "وحقيقته فساد العقل وعدم انتظام الأقوال والأفعال; إما بخرف أو ضرر أو

مرض أو عرض من موت ابن وسرقة مال; كالمسعودي، أو ذهاب كتب كابن لهيعة أو احتراقها كابن الملقن" (السخاوي، 2003م، 4/366).

ثم قال السخاوي: (فما روى) المتصف بذلك (فيه) أي: في حال اختلاطه، (أو أَبْهَمَ) -بنقل الهمزة مبنياً للفاعل- الأمر فيه وأشكل بحيث لم نعلم أروايته صدرت في حال اتصافه به أو قبله؟ (سقط) حديثه في الصورتين، بخلاف ما رواه قبل الاختلاط لثقته، هكذا أطلقوه، ومذهب وكيع حسبما نقله عنه ابن معين كما سيأتي في سعيد بن أبي عروبة قريباً: أنه إذا حدث في حال اختلاطه بحديث واتفق أنه كان حدث به في حال صحته فلم يخالفه أنه يقبل، فليحمل إطلاقهم عليه، ويتميز ذلك بالراوي عنه، فإنه تارة يكون سمع منه قبله فقط، أو بعده فقط، أو فيهما مع التمييز وعدمه. (السخاوي، 2003، 367-4/366).

يظهر من كلام النووي والسخاوي أن الراوي الذي حُكم عليه بالاختلاط الأصل فيه أنه ثقة، ولكن يُضعف للعلة، إلا إذا تميز ما رُوي عنه قبل الاختلاط فتُقبل روايته، فيكون بين التوثيق المقيد والاختلاط نقطة مشتركة: وهي قبول ما رواه الراوي قبل الاختلاط.

المطلب الثاني: الدراسة التطبيقية على كتاب الكاشف.

أولاً: توثيق الراوي مقيداً بأحد نقاد الجرح والتعديل.

والمقصود بهذا النوع: أن يكون الراوي مختلفاً في درجته، فيوثقه بعض النقاد، ويضعفه آخرون، ويترجح للإمام الذهبي أن هذا الراوي ثقة فينقل قول من وثقه مكتفياً به، دون نقل قول من قال بتضعيفه.

وقد نبه على هذا النوع الشيخ محمد عوامة في تقديمه لكتاب الكاشف حيث قال: "يقيد التوثيق برجل من رجال الجرح والتعديل. فقد يكون الرجل ثقة دون اختلاف فيه وخصه الإمام الذهبي بالذكر، وقد يكون فيه اختلاف فاختار توثيقه ونص على من وثقه" (الذهبي، 1992، 1/29).

وهناك كثير من الرواة الذين ذكر فيهم الإمام الذهبي هذا النوع من التوثيق:

١- منهم أحمد بن خالد الوهبي، ترجم له الإمام الذهبي فقال: "أحمد بن خالد أبو سعيد الوهبي الحمصي أخو محمد، عن ابن إسحاق وجماعة، وعنه الذهلي والبخاري ومحمد بن عوف وطائفة، وثقه ابن معين مات ٢١٤هـ (٤) " (الذهبي، 1992، 1/193). رُوي عن أحمد أنه ترك الكتابة عنه، قال ابن حجر: "ونقل أبو حاتم الرازي أن أحمد امتنع من الكتابة عنه. ووقع في كلام بعض شيوخنا أن أحمد اتهمه ولم أقف على ذلك صريحاً فالله أعلم" (ابن حجر، 1327هـ، 1/27). ونقل مغلطاي عن محمد بن سعيد بن حاجب أنه قال: "سمعت أبا حاتم الرازي في "تاريخه" يقول: قدم أحمد بن حنبل دمشق حين أراد الفريابي، فمر يسأل عن الشيوخ، فقالوا: أحمد الوهبي وبشر بن شعيب ابن أبي حمزة، فأتى الوهبي، فأخرج له كتاب ابن إسحاق، فقال أحمد: أيام محمد بن إسحاق

محدث بغداد من كان؟ قال: عبد العزيز الماجشون والمسعودي؛ فمسح أحمد قلمه وقام" (مغلطاي، 2011م، 1/119).

فيُلاحظ أن الراوي فيه من وثقه من متقدمي النقاد ومنهم من ترك الرواية عنه، وعَمِدَ الإمام الذهبي إلى ذكر من وثقه فقط لترجيحه لهذا القول، وهكذا كان صنيعه في سير أعلام النبلاء وكتاب تاريخ الإسلام.

٢- ومنهم أيضاً أسماء بن الحكم الفزاري، قال الإمام الذهبي في ترجمته: "أسماء بن الحكم عن علي وعنه علي بن ربيعة وثقه العجلي (٤)" (الذهبي، 1992، 1/242). فالإمام الذهبي نقل قول العجلي مرجحاً له، وهناك من النقاد من تكلم فيه، قال ابن حبان: "يخطئ" (ابن حبان، 1973م، 4/59)، قال الإمام الذهبي في كتاب آخر: "واستنكر البخاري حديثه: (كنت إذا حدثني رجل استحلفته) ((الذهبي، 1963م، 1/255).

فالإمام الذهبي في الكاشف اعتمد قول العجلي في توثيقه واكتفى به مشيراً إلى ترجيحه لهذا القول.

٣- ومنهم: "إبراهيم بن يوسف بن ميمون الباهلي البلخي، الفقيه، عن مالك وحماد بن زيد، وعنه النسائي ومحمد بن المنذر شكَّر وأمم، وثقه النسائي مات ٢٣٩ س" (الذهبي، 1992، 1/288). قال أبو حاتم: "لا يُشتغل به" (ابن أبي حاتم، 1952م، 2/148).

فالإمام الذهبي اعتمد قول من قال في توثيق إبراهيم وترك قول من ضعفه.

٤- ومنهم حرب بن شداد، قال الإمام الذهبي في ترجمته: "حرب بن شداد أبو الخطاب، عن الحسن وشهر، وعنه ابن مهدي وعمرو بن مرزوق، وثقه أحمد توفي ١٦١ خ م د ت س" (الذهبي، 1992، 1/316).

وقد ترك يحيى القطان الرواية عن حرب، فضعفه أقوام لذلك، قال أبو أحمد الحاكم [الحاكم الكبير]: "ليس بالمتين عندهم. سمعت أبا الحسين الغازي يقول: سمعت أبا حفص، يعني عمرو بن علي يقول: كان يحيى، يعني ابن سعيد، لا يحدث عن حرب بن شداد" (الحاكم، 2015م، 3/131). وقال الإمام الذهبي في كتاب آخر في دفاعه عن الراوي: "هذا من تعنت يحيى في الرجال، وله اجتهاده، فلقد كان حجة في نقد الرواة" (الذهبي، 1985، 7/194). فيُلاحظ كيف أن الإمام الذهبي لم يتعرض في الكاشف لهذا الخلاف، واكتفى بتوثيق من وثقه لترجيحه للتوثيق.

وهذا التعبير من الإمام الذهبي -وثقه فلان- لا يُفهم منه دائماً أن الراوي مختلف فيه بين التضعيف والتوثيق، بل قد يكون الخلاف بين قوة الوثوق فيه، فبعضهم يجعله في درجة عالية من التوثيق وبعضهم يلينه ومن هؤلاء الرواة:

١- إبراهيم المصيصي، قال الإمام الذهبي في ترجمته: "إبراهيم بن مهدي المصيصي عن شريك وأبي عوانة وعنه أبو داود والدوري وعبد الله بن أحمد الدورقي وخلق، وثقه أبو حاتم توفي ٢٢٥ د" (الذهبي، 1992، 1/226). وهذا الراوي لينه ابن معين، سُئل عنه فقال: "كان رجلاً مسلماً، فقيل له: أهو ثقة؟ فقال: ما أراه يكذب" (المزي، 1992-1980، 2/216).

وهناك أمر آخر ظهر من خلال دراسة عشرات النماذج ممن قال فيه الإمام الذهبي: "وثقه فلان"، أن الراوي يكون قليل رواية الحديث - في كثير من الأحيان-:

١- منهم: أيوب بن حبيب المدني، قال الإمام الذهبي في ترجمته: " أيوب بن حبيب المدني عن أبي المثنى وعنه مالك وفليح وثقه النسائي ت" (الذهبي، 1992، 1/261).

قال المزي: "روى له الترمذي، والنسائي في "حديث مالك" حديثاً واحداً" (المزي، 1992، 3/467).

٢- ومنهم أيضاً: حاجب بن المفضل، قال الإمام الذهبي في ترجمته: " حاجب بن المفضل بن المهلب بن أبي صفرة عن أبيه وعنه حماد بن زيد فقط وثقه بن معين د س" (الذهبي، 1992، 1/301).

قال المزي: "روى له أبو داود، والنسائي حديثاً واحداً" (المزي، 1992، 5/203).

٣- ومنهم أيضاً: حبيب بن الزبير، قال الإمام الذهبي في ترجمته: "حبيب بن الزبير، بأصبهان، عن عكرمة وعطاء، وعنه شعبة وآخر، وثقه النسائي ت" (الذهبي، 1992، 1/308).

قال المزي: "روى له أبو داود في "المراسيل" حديثاً، والترمذي حديثاً" (المزي، 1992، 5/372).

ثانياً: توثيق الراوي في شيخ معين:

وهذا النوع الثاني من التوثيق المقيد، وهو قبول النقاد لرواية الراوي في شيخ معين؛ لأسباب منها طول ملازمته لهذا الشيخ أو لقرابة تجعل للراوي قرباً أكثر من غيره وغيرها من الأسباب، وهناك أحوال يوثق فيها الراوي ويستثنى من شيوخه بعضهم لأسباب منها قصر الصحبة لهذا الشيخ فيروي عنه بوساطة دون ذكرها، أو أنه أدرك الشيخ بعد الاختلاط أو غيرها من الأسباب، وممن وثقه الإمام الذهبي توثيقاً مقيداً ببعض الشيوخ:

١- جعفر بن برقان، حيث قال في ترجمته: "جعفر بن برقان الكلابي الرقّيّ، عن ميمون بن مهران وعدة وعنه وكيع وأبو نعيم قال بن معين ثقة أمي ليس في الزهري بذاك مات ١٥٤ م". (الذهبي، 1992، 1/293).

قال ابن معين في جعفر: "جعفر بن برقان ثقة فيما روى عن غير الزهري، وأما ما روى عن الزهري فهو ضعيف، وكان أميّاً لا يكتب، وليس هو مستقيم الحديث عن الزهري، وهو في غير الزهري أصح حديثاً" (ابن الجنيد، 1988م. ص385). وقال عنه الإمام الذهبي في التذكرة: "وإن

كان قد لُيّن يسيراً في الزهري فما ذاك إلا لأنه لم يلازمه ولا هو بالمكثر عنه، وأما الرجل في نفسه فصادق حافظ للحديث كبير الشأن واجب قبول خبره رحمه الله". (الذهبي، 1998م. 1/129).

فيُلاحظ أن الإمام الذهبي نصَّ على ثقة الراوي واستثنى روايته عن الزهري فهذا لا يُعدُّ توثيقاً مطلقاً، إنما قيده ببعض الشيوخ.

٢- ومنهم أيضاً: عكرمة بن عمار، قال الإمام الذهبي في ترجمته: "عكرمة بن عمار الحنفي اليمامي، عن الهرماس وله صحبة وعن طاوس وجماعة، وعنه شعبة والقطان وعبد الرزاق، ثقة إلا في يحيى بن أبي كثير فمضطرب، وكان مجاب الدعوة مات ١٥٩ م" (الذهبي، 1992، 2/33). قال علي بن المديني: " كان عكرمة بن عمار عند أصحابنا ثقة ثبتاً" (المزي، 1992، 20/260)، وقال أيضًا: " أحاديث عكرمة، عن يحيى بن أبي كثير، ليست بذاك، مناكير، كان يحيى بن سعيد يضعفها". (الذهبي، 1985، 7/135).

فيُلاحظ أن الإمام الذهبي نصَّ على أن الراوي ليس ثقة على إطلاقه، وإنما يقبل حديثه عن بعض شيوخه ويرد في حديث آخرين – وهذا بحسب ما ترجح له من أقوال العلماء في هذا الراوي–.

ثالثاً: توثيق الراوي عن أهل بلد معين.

ومن أنواع التوثيق المقيد، أن يوثق الراوي في روايته عن أهل بلد معين، أو يُضعّف في أهل بلد، فتقبل روايته بحسب من روى عنهم، وممن ذكره الإمام الذهبي مقيداً ببلدٍ:

١- إسماعيل بن عياش، حيث قال في ترجمته: "إسماعيل بن عياش أبو عتبة العنسي، عالم الشاميين، عن شرحبيل بن مسلم ومحمد بن زياد الالهاني وأمم، وعنه علي بن حجر وهناد وابن عرفة، قال يزيد بن هارون: ما رأيت أحفظ منه. وقال دحيم: هو في الشاميين غاية، وخلط عن المدنيين. وقال البخاري: إذا حدث عن أهل حمص فصحيح. وقال أبو حاتم: لين مات في ربيع الأول (٤)" (الذهبي، 1992، 1/248). فيُلاحظ كيف نقل الإمام الذهبي قول يزيد بن هارون وقول البخاري في تقيد قبول رواية إسماعيل عن الشاميين، ويدل على اعتماد الإمام الذهبي قولهما فيه، أن قال في كتابه السير: "وهو فيهم كثير الغلط بخلاف أهل بلده، فإنه يحفظ حديثهم، ويكاد أن يتقنه – إن شاء الله –" (الذهبي، 1985، 8/313).

٢- ومنهم أيضاً، أبو يحيى القتات، حيث قال في ترجمته: "أبو يحيى القتات الكوفي زاذان وقيل دينار، عن مجاهد وعطاء، وعنه إسرائيل وأبو بكر بن عياش، قال ابن معين: في حديثه ضعف هو في الكوفيين مثل ثابت في البصريين. وقال النسائي: ليس بالقوي د ت ق" (الذهبي، 1992، 2/471). فيُلاحظ هنا أن الإمام الذهبي نقل قول ابن معين الذي يوثق الراوي في حديث الكوفيين، وفي كتابه ميزان الاعتدال لم يذكر فيه هذا التوثيق فيدل على اعتماده أن الراوي ضعيف، خاصة وأنه صرح في مطلع الكتاب على شرطه فيه فقال: "وقد احتوى كتابي هذا على ذكر الكذابين

الوضاعين المتعمدين قاتلهم الله، وعلى الكاذبين في أنهم سمعوا ولم يكونوا سمعوا، ثم على المتهمين بالوضع أو بالتزوير، ثم على الكذابين في لهجتهم لا في الحديث النبوي، ثم على المتروكين الهلكى الذين كثر خطؤهم وترك حديثهم ولم يعتمد على روايتهم.... ولم أتعرض لذكر من قيل فيه: محله الصدق، ولا من قيل فيه: لا بأس به..." (الذهبي، 1963م، 1/3). وكذا ذكره في كتابه المغني فقال: " د ت ق / عبد الرحمن بن دينار أبو يحيى القتات وقيل اسمه دينار وقيل زاذان، مختلف في الاحتجاج به، وقال النسائي: ليس بالقوي". (الذهبي، 1997م، 1/600)، وكذا نصَّ على ضعفه في كتابه التنقيح فقال: " إسرائيل، عن أبي يحيى القتات (عن) مجاهد، عن ابن عباسﷺ قال: مر رسول الله ﷺ على رجل فخذه خارجة، فقال: (غط فخذك؛ فإن فخذ الرجل من عورته). أبو يحيى ضعيف" (الذهبي، 2000م، 1/126)، ما يدل على أن مراده بنقل قول ابن معين ليس توثيقاً وإنما لمجرد إظهار الخلاف، أو أنه تراجع عنه بعد ذلك، والله أعلم

رابعاً: توثيق الراوي مقيداً بحال تحديثه من كتابه.

الضبط عند المحدثين على ضربين: ضبط صدر وضبط كتاب، فمن كان حافظاً تُقبل روايته مطلقاً، ومن كان في حفظه ضعف ولكنه ضابط لكتابه، فهذا يقبل منه ما ضبطه ويرد عليه ما لم يضبطه، وغالباً ما يكون سبب هذا التقيد في حال الراوي أن يكون الراوي ممن يعتمد في روايته على الكتب فيسافر إلى بلد لا تكون كتبه معه فيحدث فيُخطئ، وممن ذكرهم الإمام الذهبي بهذا النوع:

١- حفص بن غياث، حيث قال في ترجمته: "حفص بن غياث النخعي، قاضي الكوفة، وقاضي الجانب الشرقي. عن عاصم الأحول ويحيى بن سعيد والأعمش، وعنه أحمد ويحيى وإسحاق. قال يعقوب بن شيبة: ثبت إذا حدث من كتابه ويتقى بعض حفظه توفي١٩٤ ع" (الذهبي، 1992، 1/343). فيُلاحظ كيف أن الإمام الذهبي نقل قول يعقوب معتمداً عليه في قبول رواية حفص بن غياث في حال روى من كتبه بخلاف ما إذا روى من حفظه فإنه يُضعَّف فيه، ويؤيده قول أبي زرعة حيث قال: "ساء حفظه بعد ما استُقضي، فمن كتب عنه من كتابه، فهو صالح" (ابن أبي حاتم، 1952م، 3/186)، وكذا قال فيه يحيى القطان، فعن علي بن المديني قال: "كان يحيى يقول: حفص ثبت. قلت: إنه يهم؟ فقال: كتابه صحيح" (الفسوي، 1974م، 2/646).

٢- ومنهم أيضاً أيوب بن عتبة، قال الإمام الذهبي في ترجمته: "أيوب بن عتبة، قاضي اليمامة. عن عطاء وإياس بن سلمة، وعنه أحمد بن يونس وسعدويه وخلق، قال البخاري: لين عندهم، وقال أبو حاتم: كتبه عن يحيى بن أبي كثير صحيحة لكنه يحدث من حفظه فيغلط توفي ١٦ ق" (الذهبي، 1992، 1/261)، فُيلاحظ أن الإمام الذهبي نقل قول البخاري بتلين الراوي،

وقول أبي حاتم بقبول كتابه دون حفظه، وهذا ما أكده في كتابه السير، حيث قال في مطلع ترجمته لأيوب: " أبو يحيى، قاضي اليمامة، لين من قبل حفظه"، ثم قال فيه: "وقال بعض الأئمة: أكثر عن يحيى بن أبي كثير، وكتابه عنه صحيح". (الذهبي، 1985، 7/321)، وقد لوحظ من النموذجين السابقين أن الراويين اشتغلا بالقضاء فأثر على حفظهما، فقبل العلماء كتبهما دون حفظهما، ما يدل على دقة المحدثين وإنصافهم وحرصهم على عدم ضياع شيء من الحديث، واعتمادهم مناهج دقيقة في محاكمة الرواة.

خامساً: توثيق الراوي في بعض مراحله العمرية.

الإنسان بطبيعته إذا بلغ من العمر عتياً فإن ذلك يؤثر على قواه العقلية، والمحدثون والعلماء ليسوا معصومين من ذلك، فكان هذا الأمر محطَ بحث النقاد، ففتشوا عن الرواة ممن أصاب ذاكرته الضعف بسبب كبر السن أو لعارض آخر كمرض أو نزول مصيبة ونحوهما، فوجد من المحدثين من أصابه ذلك، ولأن منهج المحدثين قائم على قبول الصواب ورد الخطأ، فمن كان من الثقات وأصابته آفة الاختلاط لم يردوا حديثه كله، بل قبلوا منه ما كان يرويه حال سلامته وردوا ما رواه حال اختلاطه، وكان الإمام الذهبي في كتابه الكاشف يستعمل هذا النوع من التوثيق: قبول الراوي المختلط فيما حدث به قبل الاختلاط، ومن هؤلاء الرواة:

١- أبان بن صمعة، حيث قال في ترجمته: "أبان بن صمعة البصري، قيل: هو والد عتبة الغلام، عن ابن سيرين وشهر بن حوشب وعدة، وعنه يحيى القطان ووكيع وخلق. قال أحمد: صالح. ووثقه غيره، لكنه تغير. روى مسلم له عن أبي الوزاع عن أبي برزة في فضل عمار ﷺ – مستشهداً به لأبي بكر بن شعيب– قال ابن مهدي: أتيته وقد اختلط البتة مات ١٥٣ متبعاً س ق" (الذهبي، 1992، 1/205). فهذا الراوي يُقبل منه ما رواه قبل الاختلاط ويرد ما رواه بعد الاختلاط، وهناك جملة من الرواة ممن ذكرهم الإمام الذهبي في كتابه ونبه على هذا النوع من التوثيق في حقهم، فمنهم أيضاً: "حبان بن يسار الكلابي عن بريد بن أبي مريم وثابت البناني وعنه حبان بن هلال والتبوذكي صويلح تغير حفظه د" (الذهبي، 1992، 1/307).

٢- ومنهم خطاب بن القاسم، حيث قال في ترجمته: "خطاب بن القاسم قاضي حران عن زيد بن أسلم وخصيف وعنه النفيلي والمعافي بن سليمان وثقه بن معين وقيل تغير د س" (الذهبي، 1992، 1/373)، ومنهم: "محمد بن كثير الصنعاني ثم المصيصي عن معمر وابن شوذب وعنه الدارمي ومحمد بن عوف مختلف فيه صدوق اختلط بآخره توفي ٢١٦ د ت س" (الذهبي، 1992، 2/212).

وكان ينبه الإمام الذهبي في بعض الأحيان على من روى عنه الراوي قبل الاختلاط:

٣- فمنهم: "عطاء بن السائب الثقفي الكوفي. أحد الأعلام على لين فيه، عن أبيه وابن أبي أوفى وأبي عبد الرحمن السلمي، وعنه شعبة والحمادان والسفيانان وعلي بن عاصم وأمم. ثقة ساء حفظه بآخره، قال أبو حاتم: سمع منه حماد بن زيد قبل أن يتغير. وقال أحمد: ثقة رجل صالح يختم القرآن كل ليلة مات١٣٦، ٤ خ تبع" (الذهبي، 1992، 2/22).

٤- ومثله: "صالح بن نبهان مولى التوأمة. عن عائشة رضي الله عنها وأبي هريرة ﷺ، وعنه السفيانان. قال أبو حاتم: ليس بقوي. وقال أحمد: صالح الحديث. وقال ابن معين: حجة قبل أن يختلط فرواية بن أبي ذئب عنه قبل اختلاطه. توفي ١٢٥ ت ق" (الذهبي، 1992، 1/499).

سادساً: توثيق المدلس إذا صرح بالتحديث:

ومعنى التدليس كما قال ابن القطان الفاسي: "التدليس، ونعني به أن يروي المحدث عمن قد سمع منه ما لم يسمع منه، من غير أن يذكر أنه سمعه منه" (ابن القطان الفاسي، 1997م. 5/493). فرواية المدلس دون تسمية اسم الراوي الذي روى عنه يجعل في الإسناد انقطاعاً وهذا يقود لتضعيف الرواية، ولكن من دقة المحدثين ميزوا في تدليس الثقات، فإن كان الراوي ثقة وقد دلس يتوقف في قبول الرواية، وإن كان صرح بالتحديث وهو ثقة فهذا يرد احتمال الانقطاع في الإسناد، ومن هؤلاء الذين نبه الإمام الذهبي على قبول روايتهم مقيداً بتصريحهم بالتحديث دون روايتهم بالعنعنة ونحوها:

١- الوليد بن مسلم فقال في ترجمته: "الوليد بن مسلم الحافظ أبو العباس عالم أهل الشام. عن يحيى الذماري وثور بن يزيد وعنه، أحمد وإسحاق ودحيم. قال ابن المديني: ما رأيت من الشاميين مثله. وقال ابن جوصا: كنا نسمع أنه من كتب مصنفات الوليد صلح للقضاء وهي سبعون كتاباً. قلت: كان مدلساً فيتقى من حديثه ما قال فيه (عن) مات ١٩٥ ع" (الذهبي، 1992، 2/355)، فهذا الراوي ثقة ولكنه عُرف بالتدليس، فنبّه الإمام الذهبي أن هذا ومثله لا ترد روايته على الإطلاق إنما يُقبل إذا صرح بالتحديث.

وقد قال عنه ابن حجر: " الوليد بن مسلم الدمشقي معروف موصوف بالتدليس الشديد مع الصدق" (ابن حجر، 1983م، ص51).

٢- ومنهم أيضاً: بقية بن الوليد، قال الإمام الذهبي في ترجمته: "بقية بن الوليد أبو يَحمِدَ الكِلاعِيُّ المَيْتَمِيُّ الحافظ، عن: بحير ومحمد بن زياد الألهاني وأمم، وعنه ابن جريج وشعبة - وهما من شيوخه - وكثير بن عبيد وأحمد بن الفرج الحجازي وخلق. وثقه الجمهور فيما سمعه من الثقات، وقال النسائي: إذا قال حدثنا وأخبرنا فهو ثقة مات ١٩٧ م" (الذهبي، 1992، 1/273). سئل يحيى بن معين عن بقية، فقال: "إذا حدث عن الثقات مثل صفوان بن عمرو وغيره، وأما إذا حدث عن أولئك المجهولين فلا، وإذا كنى الرجل، ولم يسم اسم الرجل، فليس يساوي شيئاً" (المزي، 1992، 4/197). وقال يعقوب بن سفيان الفسوي: " ويروي عن شيوخ فيهم ضعف، وكان يشتهي الحديث، فيكني الضعيف المعروف بالاسم، ويسمي المعروف بالكنية باسمه. وسمعت إسحاق بن إبراهيم بن راهويه قال قال ابن المبارك: أعياني بقية كان يكني الأسامي ويسمي الكنى قال: حدثني أبو سعيد الوحاظي. إنما هو عبد القدوس" (الفسوي، 1974م، 2/424)، وقال عنه ابن حجر: "بقية بن الوليد الحمصي المحدث المشهور المكثر، له في مسلم حديث واحد وكان كثير التدليس عن الضعفاء والمجهولين وصفه الأئمة بذلك" (ابن حجر، 1983م، ص49).

فهذا الراوي يُقبل منه ما صرح به بالتحديث، ويرد ما رواه بالعنعنة ونحوها.

الخاتمة:

الحمد لله على توفيقه وإعانته لإتمام هذا البحث، ويَحسُن قبل الختام ذكر أهم النتائج التي ظهرت من خلاله، ومنها:

١- أن التوثيق المقيد هو ما قُيد فيه قبول حديث الراوي مشروطاً بوصف معين، كقبول روايته عن شيخ معين دون غيره، أو روايته عن أهل بلد دون غيرهم، أو قبول روايته قبل اختلاطه، أو قبول روايته في حال صرح بالتحديث وكان ممن عُرف بالتدليس، أو قبول روايته إذا كانت من كتاب ووردها إذا كانت من حفظه أو التوقف في قبولها.

٢- اعتمد الإمام الذهبي هذه الأنواع السابقة في كتابه وذكرها في عدد من الرواة وسبق ذكر بعض النماذج، ولكن لم يكن يذكرها بكثرة.

٣- ظهر من خلال تتبع كثير من التراجم أن الإمام الذهبي يوثق الراوي بنسبة التوثيق لأحد النقاد، ما يدل على وجود خلاف في الراوي، وقد اختار الإمام الذهبي القول بتوثيقه فاكتفى بنقل من وثقه، أو أن الراوي قليل الرواية فقلَّ من تكلم فيه فيذكر الذهبي من وثقه دون توسع في بيان حاله.

٤- تميز منهج المحدثين بالدقة والإنصاف فلا يردون الراوي لمجرد الخطأ، بل يقبلون منه ما يمكن قبوله ويُرد عليه ما أخطأ فيه.

٥- دقة الإمام الذهبي وبراعته في النقد، التي تظهر من خلال تتبع أقواله في النقل وحُسن اختياره للأقوال في هذا الكتاب المختصر.

التوصيات:

١- العناية بمسألة التوثيق والتجريح المقيد وخاصة في الكتب المختصرة في باب الجرح والتعديل، ككتاب التقريب للحافظ ابن حجر رحمه الله.

٢- إجراء دراسة أوسع على كامل الرواة الذين ذكر فيهم الذهبي توثيقاً أو تجريحاً مقيداً في كتابه الكاشف لوصول لنتائج أدق.

٤- من أسباب التوثيق المقيد التي تلفت نظر الباحث، أن بعض من وثق في كتابه كان سبب ضعف حفظه: الاشتغال بالقضاء، وقد سبق ذكر نموذجين اشتغل كل منهما بالقضاء فضعف حفظهما، فقبل العلماء كتبهما دون حفظهما، ولو يُكتب بحث فيمن جمع بين التحديث والقضاء، وبيان أثر عدم الاختصاص في الحديث على رواية الراوي.

المراجع:

ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم، التميمي الحنظلي الرازي327 هـ، **الجرح والتعديل**. مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن – الهند، ط١، 1952م.

ابن الجنيد، أبو إسحاق إبراهيم ابن الجنيد 260هـ، **سؤالات ابن الجنيد**. تح: أحمد محمد نور سيف، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط١، 1408هـ-1988م.

ابن القطان الفاسي، علي بن محمد أبو الحسن 628هـ، **بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام**. تح: الحسين آيت سعيد، دار طيبة، الرياض، ط١، 1997م.

ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد، أبو حاتم، الدارمي، البُستي 354هـ، **الثقات**. تح: طبع تحت مراقبة الدكتور الدكتور محمد عبد المعيد خان، مطبعة دائرة المعارف النظامية، حيدر آباد الدكن-الهند، ط١، 1973م.

ابن حجر، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (852هـ)، **تهذيب التهذيب**. مطبعة دائرة المعارف النظامية، حيدر آباد الدكن-الهند، ط١، 1327هـ.

ابن حجر، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (852هـ)، **الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة**. تح: خورشيد علي وآخرون. دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن – الهند، ط٢، 1972م.

ابن حجر، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (852هـ)، **تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس**. تح: عاصم بن عبد الله القريوتي. مكتبة المنار – عمان، ط١، 1403هـ-1983م.

ابن رجب، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي 795هـ، **شرح علل الترمذي**. تح: همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار، الزرقاء – الأردن، ط١، 1987م.

ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين 395هـ، **مقاييس اللغة**. تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، د. ط، 1979هـ، 6/85).

ابن منظور، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي 711هـ، **لسان العرب**. تح: اليازجي وجماعة من اللغويين، دار صادر، بيروت، ط٣، 1414هـ.

أبو أحمد الحاكم الكبير، محمد بن محمد بن أَحمد بن إِسحاق النيسابوري الكرابيسي 378هـ، **الأسامي والكنى**. تح: أبو عمر محمد بن علي الأَزهري، دار الفاروق للطباعة والنشر، القاهرة – مصر، ط١، 2015م.

معروف، بشار عواد معروف، **الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام**. ط١، 1976م.

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (748هـ)، **ميزان الاعتدال**. تح: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، ط١، 1963م.

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (748هـ)، **سير أعلام النبلاء**. تح: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط٣، 1985م.

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (748هـ)، **ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل** [مطبوع ضمن كتاب: أربع رسائل في علوم الحديث]. تح: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر، بيروت، ط١، 1990هـ.

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (748هـ)، **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**. تح: محمد عوامة أحمد، ومحمد نمر الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية – مؤسسة علوم القرآن، جدة، ط١، 1992م.

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (748هـ)، **تذكرة الحفاظ**. تح: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، 1419هـ – 1998م.

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (748هـ)، **تنقيح التحقيق**. تح: مصطفى أبو الغيط عبد الحي عجيب، دار الوطن، الرياض، ط١، 2000م.

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (748هـ)، **الموقظة**. تح: أحمد بن شهاب حامد، دار ركائز للنشر والتوزيع، الكويت، ط1، 2018م.

السبكي، عبد الوهاب السبكي 771هـ، **معجم الشيوخ**. تح: الدكتور بشار عواد ورائد يوسف العنبكي ومصطفى إسماعيل الأعظمي، دار الغرب الإسلامي، ط١، 2004م.

السخاوي، محمد بن عبد الرحمن 902هـ، **الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التوريخ**. تح: سالم بن غتر بن سالم الظفيري، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض – المملكة العربية السعودية، ط١، 2017.

السخاوي، محمد بن عبد الرحمن 902هـ، **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث**. تح: علي حسين علي، مكتبة السنة، مصر، ط١، 2003م.

الشوكاني، محمد بن علي 1250هـ، **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع**. دار المعرفة، بيروت، د. ط، د.ت.

الصفدي، صلاح الدين 746هـ، **أعيان العصر وأعوان النصر**. تح: الدكتور علي أبو زيد، الدكتور نبيل أبو عشمة، الدكتور محمد موعد، الدكتور محمود سالم محمد، دار الفكر المعاصر، بيروت – لبنان، دار الفكر، دمشق – سورية، ط١، 1998م.

الفسوي، يعقوب بن سفيان الفسوي 277هـ، **المعرفة والتاريخ**. تح: أكرم العمري، مطبعة الإرشاد، بغداد، ط١، 1974م.

المزي، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج 742هـ، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**. تح: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، 1992-1980.

مغلطاي، علاء الدين 762هـ، **إكمال تهذيب الكمال**. تح: محمد عثمان، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، 2011م.

النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف 676هـ، **التقريب**. تح: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، 1985م.